د.محمد ياسر شرف



الوعي الإجتماعي والتقدّم

ملاحظات حول علاقة الوعي الإجتماعي بالتطوير الإجتماعي

تونس
2010

الوعي الاجتماعي والتقدّم

د. محمد ياسر شرف

تزايدت أهمية العنصر الفكري في الإنتاج الإنساني بمختلف أنواعه، مع نهايات القرن العشرين، على نحو غير متوقع: بسبب ما حدث من التغيّر السريع في وسائط الاتصال. وساعد في ذلك أن استطاعت التكنولوجيا تخفيض كلفة أدوات دقيقة تستخدم في مجالات عديدة، وفتحها الأبواب على مصاريعها أمام انتقال أثر الخبرات والتدريب، سواء ذلك في العلوم التطبيقية والإنسانية والبحتة.

وسوف أعرض اثنين من الفروض المطروحة على بساط المناقشات الدائرة بين متخذي القرار، والمعنيين بتحقيق تحسينات في شروط العلاقات التبادلية البشرية، على مختلف الأصعدة وفي مختلف الظروف المكانية والزمانية؛ لبيان مدى الترابط بين عدد من المعطيات العملية والنظرية التي زادت أهمية البحث فيها بصورة متسارعة، ولاسيما بعد تحقيق المجتمعات المدنية نجاحات على غير صعيد في إعادة صياغة العلاقة القائمة بين الأفراد ومؤسساتهم الإنتاجية الحديثة.

أول الفرضين هو إمكان إحداث التغيير في الإنجاز المجتمعي، عبر تكوين مخزون اجتماعي فاعل من الوعي يواكب المنجزات المادية المتحققة، لا يقلّ تأثيره أهمية عن المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلع القابلة للتداول فالاستهلاك.

وثاني الفرضين يتمثّل في تحديد مدى إمكان الاستغناء عن المخزون الاجتماعي المشار إليه، مع الاستمرار في تحقيق المنجزات المادية، التي تشكل رافداً مهما للتراكم الحضاري، بالمعنى الشمولي لكلمة الحضارة، أي الذي يتضمن المنجزات المادية واللامادية في نسيج واحد معاً.

المصالح والمواقف والبواعث المتغيّرة

تشير البحوث المقارنة في تواريخ الثقافات الغابرة إلى أن الإنسان القديم عرف فكرة التطور في النبات والحيوان وفي جسمه، باعتبار التطوّر حالة نمو أو تغيّر، من مرحلة إلى أخرى تالية، تتكرّر بصورة نمطية لدى أفراد النوع أو الجنس أو زمر الأشياء المحيطة به.

ورغم أنّ العلم الحديث تجاوز النظرة السطحية إلى الأمور. على أكثر من مستوى، سواء في ذلك حياة النبات والحيوان والإنسان حتى الكون بصورة عامة. وحاول التطوّريون الجدد إعلان البراءة من أسلافهم، فلا بدّ من التفريق بين التطوّر. باعتباره مفهوماً علمياً نظرياً- وما يرتبط به من اصطلاح التطوير، الذي حظي بشيوع الاستخدام على نحو مواكب للتغيرات التجريبية في مجالات البحث كافة وضمن أنساق متعددة.

فمفهوم التطور يفترض وجود «منحى واتجاه» يتبعهما الكائن في مسيرته العمرية، على نحو حتمي، بما في ذلك النهاية المرسومة التي لا بدّ من بلوغها مهما تكن المراحل المقطوعة في تلك الأثناء. ونلغي

لذلــك تطبيقات في المجالات الطبيعية، كما في التاريــخ وحياة المجتمــع والثقافة، وغير هذه من مظاهر متفاوتة.

فقد ذهــب التطوريون إلى أن الإنســان «حيــوان اجتماعــي» بطبيعتــه، بمعنى أنه يجمع إلى ما في الحيوان. من غرائز وقدرات وحاجات واســتعدادات. خاصــة العيش في جماعــة أو مجتمع يقوم على التنظيم، الأمر الذي يــؤدي إلى ظهور العــادات والتقاليد والأعراف الموروثة ونشوء القوانين.

أما المقصــود بالتطويــر، فيقتصر على الإشــارة إلى إحداث الانتقال في الشــيء أو الأمر من الحالة الأدنى إلى الأعلى، ضــمن ســلّم الوجود أو التطور الذي يعترف به في مجال البحث أو الدراسة. ولا يعني استخدام لفظ التطوير. بصــورة دائمــة وملزمة- أن يكــون الباحث من الذيــن يأخذون بمبادئ «نظريــة التطــور» في صــيغتها التامــة أو التقليدية أو السطحية، إذ يمكن استخدامه -فقط- ضــمن إطار وصــف الانتقال من مرحلة معيّنة إلى أخرى تالية بعدها أو أعلى منها في الترتيب الزمني أو أكثر تعقيداً.

ويحيلنا هذا التحديد إلى مصطلح شائع آخر هو «التنمية» المستمدّ من النمو، والذي يقصــد به تحقيق زيــادة في الكمّ أو الكيف لشــيء معين أو أمر محدد. وهذا يعني -في ما يعنيه بصــورة أساسية- عدم افتراض أن تكون التنمية انتقالا من مرحلة أدنى إلى ما هي أعلى منها ضــمن خطّ محدود مسبقاً، بل قد تكــون الزيادة في أي جهة أو نحو أي جانب دون آخر، حسب ما نريده أو تسمح به الظروف المرافقة.

ولا يفوتنا أن نشــير إلى أن اصــطلاحي التطور والتنمية يختلفان عن مصطلح ثالث شائع الاستخدام، ربما خلط بعض الباحثين فيه كخلطهم بين سابقيه، هو «التقدّم» الذي يعني الانتقــال بالشــيء أو الأمر من حالة معينة إلى ما هي أفضــل منهــا بالضرورة؛ وهذا يفترض وجود معايير تفضــيل وقابلية للقياســ والمقاربة حتى التعديــل. ونرى أن التفريــق بين هــذه المصــطلحات في مجال البحــوث ينعكــس إيجابــاً، على مســتويي التحليل والاســتنتاج، ومــا تتطلبه خطوات الدراســة والتطبيــق والتقــويم، فيزيد من قيمة ما نصــل إليــه من نتائــج [1].كما أن هذا التفريق يكرّس إشــاعة لغة تقترب من التوحيد بين الباحثين الاجتماعيين والعلماء التجريبيين.

فكثيرة هي الدراسات التي تناولت مسألة التطوير وترابطاته في المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وغيرها من أنواع التنمية البشرية. إلا أن ربط التطوير. باعتباره نوعاً من التنمية المودعة نحو الأفضل- بالوعي الاجتماعي، لم يحظ بعناية كافية من الباحثين، لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها: صعوبة التصدّي لهذا الموضوع بسبب تعقيداته، وكونه ذا طبيعة فلسفية لا تجتذب الجمهرة الأوفى من المصنفين، الذين تستهويهم - غالباً- موضوعات بسيطة ومكشوفة وذات طبيعة مألوفة.(٢)



ورغم هذا؛ فإنه مهما اختلفت المصطلحات بين الباحثين في مجالات دراسة الفاعليات المجتمعية، وما تحتاجه وظائف أفراد المجتمع من جهود وتنظيمات وخطط وقدرات ومهارات وبواعث، فهم -جميعاً- يتحدثون عن «عالم عمل». إنساني يستغرق جزءاً من حياة أشخاص كثيرين جداً؛ تربطهم علاقات معقدة، وتؤثر فيهم ضغوط متنوعة، ويتواصلون عبر جماعات وسلاسل تراتبية وأفعال معقلنة.

ولذا يمكن أن ننظر إلى التنظيم في بيئة العمل على أنه شبكة من الأدوار المتداخلة بصور جزئية متنوعة، وتؤدي إلى توقعات أدوار مختلفة بل قد تكون متناقضة أحياناً، لو نظرنا إليها باعتبار الفرد العامل بمثابة حامل أدوار فقط؛ وهذا التناقض والاختلاط سيكونان مصدر نزاعات وتوترات نفسية، قد يصعب احتمالها على أفراد كثيرين.

ونرى أنّ أي دراسة في تحليل العمل

وارتباطه بالوعي يجب أن تتجاوز طريقة عرض الضغوط البيئية والاقتصادية على الأشخاص، إلى دراسة الأدوار والوظائف ودارات التواصل، التي تصنع -جذرياً- قدرات الإنسان على التبادل والفهم المتبادل. فهذه تمكّننا من طرح الأسئلة حول الدلالة الاجتماعية لسلوكات العمل وتنظيماته، وما إذا كان النظر إلى العمل ممكناً باعتباره محلاً لخلق «ثقافة» مجتمعية أم لا، وهل هي مُستنبَت لتوليد «القيم» والمعطيات الاجتماعية، عبر سلوكات التبادل بين الأفراد والفئات، والتي يجب أن لا تكون مقتصرة على وضع الأشخاص في مشروع أو حالة إنتاج بذاتها.

وقد ذهب «رينو سانسوليو» في بحثه عن «عالم العمل» إلى أنه: «لا يكفي -في الواقع- أن نقوم بمعاينة شتى الاتجاهات الكبرى في تطور تقنيات العمل ونشر المعارف لفهم الكيفية التي يجب أن يتغير بحسبها عالم العمل».[٣] وأشار إلى أنّ العلوم الاجتماعية تتيح فهماً أفضل للعمل حينما تبين الجانب المنظومي في العلاقات بين العالم التقني والعالم الاقتصادي والعالم الإنساني، فحياة أي مشروع هي تنظيم هذه القوى وتأليفها وفقاً لتوازنات عارضة.

ونرى أنّ ربط عمليات التغيير بأنواعها المتعدّدة -من ما أشرنا إليه- بواقع المصلحة في الحياة المجتمعية، يشكل أنموذجاً موحياً وذا دلالة في دراسة ما يمكن أن يبلغه الأفراد في أثناء تأدية أدوارهم الوظيفية، وما يظهر نتيجة ذلك من علاقات وقيم مجتمعية تدخل نطاق التداول والتبادل، باعتبارها من «المقبول» أو المحمود، بل قد تغدو معطيات تقود ما هو سائد نحو آفاق جديدة، أي نحو مجتمع جديد.

المصلحة هي الحياة المجتمعية:

تتضمن العلاقات بين الأفراد في المجتمع جانباً من فاعليات المصالح أو المواقف ذات الطابع المصلحي، إضافة إلى الجانب الشخصي، سواء كانوا يمارسون أعمالهم الوظيفية أم لا. ويمكن النظر إلى كل تجربة مجتمعية يمرّ بها شخص من الأشخاص على أنها علاقة أو تفاعل بين هذا الشخص (الذات المنفعلة) وموضوع العلاقة الذي هو (مصلحة) يحصلها منفرداً أو بمشاركة آخرين.

والواقع أن العلاقات في البيئة المجتمعية الواحدة تكون متشابهة في كثير من الحالات، إضافة لوجود اختلافات جذرية محتملة،

لكنها قابلة للوصف بأنها متشابهة أو مشتركة، وما يختلف هو مردودها القيمي بالنسبة للأشخاص المختلفين، وهذا ما يجعل فعلاً أو موقفاً نافعاً يحقق مصلحة فرد، دون أن يحقق مصلحة فرد آخر أو أفراد آخرين، رغم عيشهم المشترك في محيط اجتماعي واحد. وهذا التمييز ينشأ عن أن الأفراد ينظرون إلى تحقق مصالحهم بصور ذاتية أو شخصية -بالدرجة الأولى- واعتمادا على ظروف محيطية قد تختلف من حالة إلى أخرى، بتأثير معمليات الوقائع والمكان والزمان والحالة النفسية والفهم والأفكار (الأيديولوجيا) وأمور عديدة أخرى يمكن تصنيفها حسب معايير مختلفة.

وتختلف النظرات والمواقف المتشابهة عن النظرات والمواقف المشتركة، وهاتان الزمرتان تختلفان عن الأشياء المتشابهة والأشياء المشتركة. فالأشياء معطيات مادية قابلة للتقدير بناء على معيار مادي ثابت كالمال والمسكن والسيارة وغيرها، بينما النظرات والمواقف ليست أموراً مادية – وبالتالي- يصعب الحديث عن معيار ثابت فيها. وكلما كان الفعل أقرب إلى المعيار المادي كان أبعد عن الوعي، وإن كان يصعب -أو يستحيل فعلاً- الفصل بين هذين النوعين من التقدير.

وقد رأى بعض الباحثين أن المصلحة المشتركة -كمفهوم محدد في علم الاجتماع- تشير إلى وجود «فرق أساسي»، بين المصالح والمواقف. فالمواقف يمكن أن تكون متناسقة ولا يمكن أن تكون مشتركة، بالمعنى نفسه الذي تحمله كلمة مشتركة المضافة لكلمة مصالح. ولذا حكم «ماكيفر» و«بدج» أنه: «لا يستطيع أفراد كثيرون أن يتخذوا معاً موقفاً مشتركاً من أي شيء إلا إذا جاز أن يحسّوا بالألم إحساساً مشتركاً؛ وهذا غير ممكن. أما الشيء الممكن فهو أن تصيبهم آلام متشابهة وأن تكون لهم مواقف متشابهة من الألم، وذلك لأن الإصابة تتعلق دائماً بالفرد. ولكن الأفراد الكثيرين يمكن أن تكون لهم مصالح مشتركة بالضبط، كما يمكن أن تكون لهم ممتلكات مشتركة».(٤)

ويترتب على هذا إمكان القول بوجود نوعين أساسيين من طرق تحقيق المصلحة المشتركة أو المقتسمة، هما: الانتماء إلى زمرة اجتماعية، والانتماء إلى هدف عام وغاية نبيلة.

فالانتماء إلى زمرة اجتماعية هو شعور

شخص بأنه داخل في اتحاد شامل مع أقران محددين، وتكون المصلحة المشتركة في هذه الحالة ظاهرة. وحينما يفكر بعض الناس بأنهم ينتمون إلى أسرة أو منتدى أو مدينة فإنهم يساهمون في تحقيق مصالح مشتركة مع غيرهم. وتنشأ عن هذه الوحدة المجتمعية مواقف عديدة، تتراوح بين التسامح والعداء، المحبة والكراهية، الهدوء والعنف، وغير هذه. وما يحتاج إليه المجتمع. في هذا الإطار. هو توجيه جديد لبعض معطيات التنشئة الاجتماعية أو مضامينها، يمنع الإخلاص للأمة أو الوطن -على سبيل المثال- من توليد عداء للعضوية في مجتمع أكبر وأشمل كالأمم الأخرى أو الإنسانية.

أما الانتماء إلى هدف عام وغاية نبيلة فهو ما يظهره شخص من اهتمام بالعلم أو الفن أو الفلسفة أو الرياضة أو التقاليد السائدة في مجال معين، ويبدو ذلك واضحاً حين يستثار عند الأشخاص حب الاستطلاع أو الحماسة أو الإخلاص وأمثالهما. وتنشأ عن هذا الاهتمام مواقف عديدة أيضاً، يترتب عليها أن يصبح دعم العلم -أو الفن أو الفلسفة أو الرياضة أو التقاليد- مصلحة مشتركة. وهذه المصالح المشتركة تؤدي إلى ما كانت قد أدت إليه سابقاتها في حالة انتماء الفرد إلى مجموعة، وقد تنشأ عنها المواقف التي تم ذكرها؟ فيكون المجتمع - في هذه الحالة أيضاً- بحاجة إلى توجيه جديد للتنشئة الاجتماعية يرى في المكاسب المعنوية لهذه الأنشطة بعداً أهم من العوائد المادية التي يمكن تحقيقها.

وغالباً ما تقع مهمة استعداد طرائق جديدة وبواعث مناسبة على عاتق مؤسسات المجتمع الأهلي أو غير الحكومي، إضافة لما تقوم به -عادة- أجهزة ومؤسسات حكومية متخصصة، ضمن خططها المتنوعة وفي كل مجال من المجالات التي تمارس أعمالها فيه: وهو أمر يحتاج إلى قليل من النظر في ترابط عدد من المعطيات.

المصالح والمواقف والبواعث:

كثيراً ما تظهر وراء سلوكاتنا الإنسانية الواضحة أسباب متنوعة ومتشابكة في اختيار قيامنا بعمل دون آخر أو تفضيله، في موقف من المواقف بصورة لا تحتاج إلى كثير من التحليل. لكن هذا لا يعني عدم وجود نوع آخر من الأسباب الكامنة أو الغامضة في اختيارنا لذلك الفعل دون غيره، من ما هو ممكن.

ويشير البحث في هذا النوع الثاني إلى أن الأفراد تكون لديهم رغبات متراكمة وأفكار عديدة حول كثير من المسائل والمواقف والمصالح التي يشغلهم تحقيقها، أو يفكرون بالعمل على الوصول إليها. وتترابط هذه مع مختزنات النفس وأحوالها من أفراح وأحزان وميول راهنة، فيتشكل ما يسمّى «الباعث» على الاتجاه للقيام بفعل معين: ما يعني أن الباعث قد يكون حصيلة معقدة من تفاعل الأوضاع والمعطيات والمشاعر تدفع بالشخص إلى سلوك ما.

ولذا فإن التربويين وعلماء النفس المهني وعلماء الاجتماع ينظرون -في سياق بحثوهم في تقنين السلوكات الإنسانية- عن ما يجعل البواعث الشخصية أكثر إيجابية لدى تأثيرها في الأفعال التي يقوم بها الأفراد في مجالات حياتهم المتعددة. ويبدو أن المواقف التي يتخذها شخص تجاه موضوع في العلم أو الفلسفة أو الرياضة أو التقاليد تصح لاتخاذها باعثاً للقيام بسلوك ضمن ما يتصل بهذه الموضوعات من أنشطة، وكذا يقال -وبدرجة أكثر وضوحاً للمراقب الخارجي- عن تأثير المصالح في تكوين بواعث للسلوك الفردي حتى الفئوي.

وتشير المعطيات العملية في هذا المجال إلى ضرورة ملاحظة وجود «ترتيب أولويات» في ما يمكن اعتباره «أهداف»، هذه المرحلة أو تلك لدى الناس في المجتمع، وهو من ما يؤثر -على نحو مباشر وغير مباشر- في طبيعة العلاقة بين السلطات الحاكمة وجماهير الشعب العديدة. وقد أظهرنا في دراسة أنّ «هذا من ما يؤكد أنّ الرأي العام عامل مؤثر في البناء الاجتماعي للدولة الحديثة، على نحو لا يمكن التغاضي عنه -بأي حال- في تكوين الوعي الإنساني».[٥]

ولذا غدت دراسة الرأي العام تتناول أموراً عديدة لم تكن التأملات النظرية والدراسات القديمة تنظر إليها، ودخلت في مطالب لتغطية معرفة البواعث والمصالح والمواقف المتشابكة التي تؤثر في سلوكات الأفراد والفئات عبر مسيرة الحياة المجتمعية. وتناولت -على الأخص- أربعة جوانب أساسية، يمكن تلخيصها في الآتي:

- الناس الذين يشكلون الجمهور أو الجماعة أو الفئة التي تتوجه إليها المؤسسة الإعلامية.

- البيئة التي يعيشون فيها، بمعناها الواسع.

- المؤثرات التي تتحكم فيهم، كالحاجات والإمكانات والمتطلبات والعوائق.

- خصائص سلوكاتهم الاجتماعية.

وذهب كثير من علماء النفس السلوكي إلى وجود علاقة «تناسقية» بين المصالح الفردية ومصالح الزمرة الاجتماعية، تتناسب مع طبيعة المواقف التي تولدها بواعث عديدة ومتنوعة تتصل بالأفراد أو المجتمع على مستويات كثيرة ومتشابكة. ورأى بعضهم أن القوى الأصيلة الدافعة للإنسان هي قوى المحافظة على النفس والتعبير عنها، وأن الإنسان الاجتماعي -كما يبدو في كل جيل- يعتبر في الوقت ذاته متمركزاً حول نفسه وحول الجماعة التي ينتمي إليها. فهو يحيا من أجل نفسه ومن أجل الأهداف الكبيرة العزيزة عليه.[٦]

وقد استنتج ماكيفر وبدج أن: «البواعث هي الدوافع المؤثرة في العمل والكامنة وراء أعمالنا، أو بعبارة أخرى وراء الستار. ونحن عندما نبحث عن البواعث قد نتعرض إلى أن ننزل إلى أعماق النفس الواعية أو العقل الباطن أو اللاوعي. وقد نبحث عن الباعث المباشر خلف السلوك الظاهر»[٧]. ورأى «فلفريدو باريتو»[٨] أن السلوك الإنساني مستمد في حقيقته من ستة عناصر إنسانية، سمّاها «البواقي» هي: البواقي المجمعة، أو القوة العقلية التي تربط الأشياء ببعضها أو تفكر فيها بتجميعها معاً. البواقي التي تحفز الزمرة الاجتماعية على الصمود والبقاء (أو الميول المحافظة). بواقي التعبير عن النفس. بواقي التآلف. بواقي الكمال الفردي. بواقي الجنسية. وهي جميعاً. عند باريتو. بواعث «فعلية» على سلوك الإنسان، رغم أنها مطموسة بضروب كثيرة من التفكير المختلّ والتفسيرات المضلّلة من «الأصول» التي هي مظاهر شعور الكائن الإنساني بالرغبة في التفكير، وتقف حائلاً بينه وبين حقائق طبيعته الواقعية، كنوع من الحجاب المنطقي الكاذب.

لكن بحوث علم النفس الحديثة تجاوزت ذلك كله واتجهت لاعتبار أي حالة من وجود الباعث تشكل مسألة مفردة، ويمكن الاستفادة في دراستها من ذخر مدارس ومذاهب عديدة ومتنوعة الاتجاهات والأغراض.

تعريف بالوعي الاجتماعي

السؤال الذي نطرحه، في إطار تبادل وجهات النظر حول متطلبات التطوير

والتنمية الشاملة في المجتمع، ينطلق من الموقف العلمي الذي يرى أنه لا يمكن الحديث عن تنمية وتطوير، أو تغيير هادف وتقدم وغير هذه من مصطلحات متمايزة أو متقاربة، دون الحديث عن وعي اجتماعي، نوى أنه يشكل –بدوره– أنموذجاً للتطوير، مهما يكن موضوع التجربة المجتمعية التي نتحدث عنها.

ونشير إلى أن الدراسات المتنوعة في الوعي الاجتماعي لم تتفق على شيء محدد تماماً في هذا المصطلح، بل إنه أطلق أحياناً على أمور وأشياء وصلت حدّ التناقض. وأقرب الأمثلة على ذلك ما سمي تعارض المفهومين المادي والمثالي لأحداث التاريخ، إذ رأى المثاليون أن وعي البشر هو أساس الأحداث المجتمعية كلها، وأدخلوا تحت كلمة الوعي تعبيرات: الروح والعقل والنفس وغيرها.

كما استخدم بعض المفكرين الاشتراكيين مصطلح الوعي الاجتماعي، في مقابل ما أطلق عليه بعض المفكرين الرأسماليين مصطلحات: الرأي العام والروح القومية والروح الشعبية وغيرها. ثم شاع المصطلح، مع تراكم المنجزات البحثية التجريبية في العلوم الإنسانية، حتى دخلت في مضمونه: العادات والتقاليد والمعتقدات والأعراف والأنظمة واللغة والثقافة وغيرها من منجزات الفكر البشري.

ونرى أن أفضل المداخل للحديث عن الوعي الاجتماعي، دون الاعتماد على مواقف مذهبية مسبقة، وانسجاماً مع التوجه نحو منجزات البحوث التجريبية في العلوم الإنسانية، يتمثل في لفت النظر –أولاً– إلى الفرق العميق القائم بين مصطلحي «الوعي» بمعناه المطلق أو العام، و«الوعي الاجتماعي» الذي يتجاوز مجرد إضافة صفة في الاستخدام اللغوي الذي يختلف بطبيعته. عن الاصطلاح. وأهم ما يعنينا هو أن نشير إلى وجود اختلافات بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية هي مواضع بحث، ولكنها ليست اختلافات إلى الحد الذي يضع بين النوعين فاصلاً لا يمكن تجاوزه، على النحو الذي صوّره علماء سابقون حكمتهم منجزات عصرهم بتصورات معينة.

فالوعي الاجتماعي –عندنا– نتيجة لوجود اجتماعي معين، لا بد أن يمرّ بمرحلة أو أكثر من التغير أو التطور عبر الممارسات

الاجتماعية للبشر. وهــذا ما يجعل الوعي الاجتماعــي مرادفاً وعي الوجــود أحياناً، ومختلفــاً عنه في أحيان أخرى. ويبدو لنا أن الوجود الاجتماعي يعين الوعي الاجتماعي، وأن الوعــي الاجتماعــي انعكاســ للوجود الاجتماعــي. أمــا المنهج المتبــع في تحديد حالتــي الــترادف والاختــلاف المذكورتين، فإنه هو ما يحدد الاتجاه البحثي للمفكر أو السلطة في المجتمع.

كمــا أن الوعي الاجتماعــي نتاج معقد ومركب من نتاجــات الحياة المجتمعية، لذا لا يمكن لأي باحث يتصــف بالنهج العلمي أن يدرســه على مستوى واحد أو من خلال منظور أحادي الجانب، إذا أراد الوصول إلى اكتشــاف بنيته الفعلية، على نحو ما هو في الواقع العملي المعاش.

ويشــير تاريخ الأفكار -الذي يستند إلى معلومات مقارنة- إلى أن الجوانب المتعددة والتعقيــدات المتزايــدة لظاهــرة الوعــي الاجتماعــي قد مــرت بمراحــل متعاقبة، فكانت موضوعاً للدراسة عبر فترات تاريخية عديدة؛ قد لا نبالــغ إذا قلنا إنها بدأت مع أول الكتابات الاجتماعية، التي وصلتنا عن الحضارات الغابرة.

وهي مسألة تجعلنا نقرّر أن دراسة وجود تأثيرات الماضــي في ســلوك اجتماعي ما، تستدعي معرفة الأسباب الدقيقة الكامنة وراء هــذا الســلوك، انطلاقــاً مــن عبور «المجرّد» إلى «المشــخص» في معرفة الوعي الاجتماعي. وهــذا الفعل يقتضــي اتخاذ مجموعة من الأمور الأساسية بعين الاعتبار المنهجي، أهمها الآتية:

- وعــي المجتمع لا يمكــن تحليله بعيداً عن ارتباطه بعوامل الإنتاج الفكري والمادي الخاصة به ولا البنية المطابقة إياه.

- الوعــي الاجتماعــي يتأثــر أيضــاً بالوســطين الطبيعي والتاريخــي للمجتمع الذي يتشكل فيه.

- التأثير المتبادل بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي مســتمر لا ينقطع، رغم الاستقلال النسبي للوعي الاجتماعي.

- لا يجوز الفصل بين الوعي الاجتماعي النظــري والتعاليــم والاتجاهــات العملية الســائدة في المجتمع، والتــي تحدد بواعث الفعل لدى أفراد».

فهــذه الأمور وغيرها، مــن ما لا يغيب عــن اعتبــارات المختصــين في التفرعات والترابطــات الاحتماليــة، تفســح أمامنــا

مجالات لاستعراض ما تصح تسميته «الأنواع الممكنة» للوعي الاجتماعي، من خلال مجمل العلاقات المجتمعية القائمة، وتكوينات هذا النوع من الوعي أو ذاك، التي تتبدى - عادة دون استثناء- عبر الأنشطة الفكرية العملية للمجتمعات الإنسانية المتمايزة، والأوضاع التي يمكن أن يتخذها الوعي وبعض التجليات التي يمكن أن يدرس من خلالها.

وتعريف الوعي الاجتماعي يجب أن يتجاوز الوقوف عند حدود المنظور المعرفي، الذي يرى أنه انعكاس للوجود الاجتماعي فقط. كما يجب أن يتبع نهجاً في التحليل يميز بين ماتطلق عليه هذه التسمية من مدلولات مختلفة، مثل: الحياة الفكرية للمجتمع، الثقافة الروحية، الوعي الفردي. إذ إن جميع هذه الأمور تعد انعكاساً للوجود الاجتماعي، رغم أنها ذات محتويات ومقاصد مختلفة، على مستوى التحليل العلمي للواقع.

والباحث المدقّق يستطيع أن يجد تقاطعات مشتركة وتداخلات متعدّدة، بين ما تشير إليه العبارات السابقة من إنتاج للمجتمع؛ لكنه لا بدّ أن يراعي الاختلافات القائمة بينها أيضاً، وأن لا يعمد إلى خلطها أو تسطيحها أو تقريب شيء من شيء أو حذفه أو دمجه، لأسباب متفاوتة يطول استقصاؤها. فالوعي الاجتماعي -بمفهومه الدقيق- يتضمن اشتماله على جملة من الأفكار والنظرات والتصوّرات والتكوينات الفكرية للمجتمع المقصود بالدراسة، إضافة إلى السلوكات البشرية المرتبطة بها، وكذلك المنتجات المادية التي تكون حصيلة لها.

والعبارات المشار إليها ليست سوى انعكاسات ممكنة للوجود الاجتماعي، وهي تتبدّى لنا في إطار ترابطاتها مع الوعي الاجتماعي، الذي يشملها في ما يشمل من شروط تطبيقية لحياة المجتمع العملية اليومية وحاجات البشر، الذين يتحدد وعيهم بالإطار المادي -وغيره من أهداف وتطلعات وآمال- لإرواء تلك الحاجات. وهذا يكشف أن بنية الوعي الاجتماعي قابلة لوجود تقسيمات أو أشكال أو تفريعات، تتصل ببعث طرق الانعكاس الممكنة التي أشرنا إليها، وارتباطها بجوانب محددة من الواقع وطرق المعرفة البشرية وما يسود من طرق معرفية في المجتمع المدروس.

كما يبدو أن تفريع الوعي الاجتماعي إلى

وعي سياسي ووعي قانوني ووعي اقتصادي ووعي فلسفي ووعي أخلاقي، وغير هذه من موضوعات لا يمكن فهمها بمعزل عن وجود مجتمع، إنما هو مسألة تغني الدراسة المنهجية، على نحو لا يمكن تجاهله أو التفريط به.

لكنّ هذا يجب أن لا يذهب بأحد منا إلى الظن بوجود «تمايزات جذرية» في طبيعة الوعي نفسه، إذ إن طبيعة الفكر البشري والمؤثرات الخارجية وظروف التشكل المجتمعية إنما هي بمثابة أرضية مشتركة بين المجتمعات الإنسانية المتعددة، تؤدي بدورها إلى تركيز اختلافات المحتوى الفكري ضمن إطار الموضوع ومكانه اللذين تتم دراستهما بطريقة تحليلية، دون القول إن القسمة أو الانفراد قائم بالنسبة لأحدهما أو كليهما فعلاً أي في الواقع.

فالصفة النوعية لتشكل الوعي الاجتماعي تتحدد من خلال طريقة الانعكاس وموضوعه، أي أن الحديث عن شكل سياسي، أو شكل قانوني أو شكل اقتصادي أو شكل فلسفي أو شكل أخلاقي أو غيرها، يتناول الوعي الاجتماعي في إطار المعمليات والمصطلحات السياسية -أو القانونية أو الاقتصادية أو الفلسفية أو الأخلاقية أو غيرها- في زمن الدراسة، وليس باعتبار هذا الشكل أو ذاك من الوعي معزولاً في الواقع العملي السلوكي عن ما سواه أو مستقلاً أو بعيداً عن التأثر والتأثير، وغير هذه من علاقات ممكنة التحديد.

خصائص الوعي الاجتماعي

يرتبط الوعي الاجتماعي بنشاط الإنسان، الذي يعتبر الشرط الأساس لنشوء المجتمع، بالمعنى الاصطلاحي الدقيق للكلمة. فقد أظهرت الدراسات التجريبية أن العمليات النفسية تتبادل التأثر والتأثير بما يحيط الناس من ظروف مختلفة، وأن العمليات والمخزونات النفسية لا توجد فعلاً إلا إذا وجدت بنية مادية يظهر النشاط الإنساني من خلالها. وهذا يعني أن بنية الوعي- بشقيه الفردي والجماعي- مندمجة ببنية النشاط البشري العام، بما هو فاعلية اجتماعية، على نحو تتداخل فيه محتويات الوعي الفردي والوعي الجماعي ومعطيات الواقع المجتمعي المحيط والمؤثرات الناتجة عن الممارسات والتجارب الاجتماعية، وينتقل ذلك إلى جميع الأدوات والوسائل التي يستخدمها الأفراد والجماعات في نقل

مخزوناتهم المعرفية ومعلوماتهم من جيل سابق إلى آخر لاحق، بطريق مباشر أو غير مباشر.

ونظراً للعدد غير المحدود من الحالات التي يمكن أن ينتقل بها ذلك المخزون الكبير من المعارف، فإننا نتوقع تعقداً غير يسير في تحديد مجالات تكوين الوعي الاجتماعي، عبر الممارسات غير المحدودة للناس في أي مجتمع. وهذا من ما يسبغ على النشاط الاجتماعي نفسه -من الناحية المواجهة- قابلية التأثر بما تنتجه الأنشطة والممارسات الإنسانية من روابط وعلاقات مرشحة للتعدد والانتشار والتكرار؛ آخذين بالاعتبار أن تكرار العلاقات الاجتماعية وتعددها لا يعنيان -في أي حال من الأحوال- إعادة نسخها، كما لو كانت صورة على الورق أو شيئاً قريباً من هذا.

فمجالات الوعي الاجتماعي تمثل تحديدات افتراضية خاصة، لرؤية ما هو عام غير قابل للإحاطة التفصيلية الكاملة. ولذا تشكل الوظائف الاجتماعية التي يحققها الوعي صفةً نوعية لأي تحديد افتراضي خاص من تلك التحديدات؛ لأن الوعي الاجتماعي متضمن في فاعليات الناس ويعبر عنها في الوقت نفسه.

ويتضح بهذا أن الوعي الاجتماعي يقوم بوظائف متعددة، في شرح الأوضاع والعلاقات والقوانين والأغراض والأفكار والتصورات حتى العواطف وغيرها، من ما يمكن الإشارة إليه في تكوينات الوعي الاجتماعي بدرجات متفاوتة، من خلال ارتباط أي منها بالحاجات المجتمعية في وقت معيّن. كما يتضح الدور المهم الذي تلعبه التربية في المجتمع، مهما يكن الزمان والمكان اللذان يحددان وجوده الواقعي. فكل مجتمع يهتم بتطوير المعرفة، وبتوصيل التجربة الاجتماعية، وبالتحكم بالعلاقات؛ فيعمد إلى ممارسة ما يدعى «تنظيم الإنتاج الفكري،» الذي يشكل وعي أبنائه.

وتتعدد الطرق إلى هذه الغاية، كما تختلف الوسائل وتتمايز الأدوات، ويبدو للباحث أن الاحتمالات الممكنة في تصنيف النتائج ليست من ما يندرج تحت عنوان واحد أو عدد قليل من العناوين، إلا حين يكون القصد من ذلك هو تبسيط المسألة المطروحة بغرض الدراسة دون سواه. فأول الأمثلة على الاختلافات الكثيرة الممكنة في

التصدي لدراسة الوعي الاجتماعي، من خلال إشارة التفريق التي ألمحنا إليها في التربية -مثلاً- التي هي بعض مجالاته، ما نراه من أنساق معرفية مختلفة متعارضة يحاول كل مجتمع أن يدخل فيها ما يريد له الاستمرار في الوعي الاجتماعي، بدعوى أن نسقه. ما يسمى «بيداغوجيا» في أرقى الحالات. كفيل بتحقيق ذلك الوعي، ويتم تسخير الإمكانات المتوافرة واستحداث الأساليب والأدوات التي تحقق هذه الغاية؛ فلا يكون هذا -في نهاية المطاف- سوى نوع من تقييد النشاط البشري في المجتمع، بقصد خدمة أغراض معينة دون سواها، أي منع ممارسة بعض أنواع النشاط البشري.

وربما كان أحد أكثر الشواهد التاريخية دلالة في هذا الشأن ما يمكن ملاحظته من مبادئ أساسية ارتكزت عليها الأنظمة الاقتصادية الطبقية، في الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية، لتحقيق مصالح أفراد كل طبقة، من خلال ممارساتها التربوية المجتمعية العامة، وعبر الفاعليات الإعلامية والثقافية والفنية والرياضية، وتكريسها العادات والتقاليد والأعراف والاتجاهات التي تخدم ذلك بدرجات متفاوتة.

وتعتبر «الأيديولوجيا» واحداً من المجالات التي يتبدى فيها غير قليل من الجهود التي بذلت لوضع الوعي الاجتماعي في صورة واضحة، وإن اتخذ ذلك اتجاهات غرضية متعددة وصلت إلى درجة التناقض الجذري، فلم تسلم من ذلك الكتابات الكثيرة في مجالات الحياة جميعاً، سواء كان ذلك بالنسبة لأصحاب دعوات اقتصادية أم سياسية أم دينية أم اجتماعية أم أخلاقية أم غير هذا كله.

كما إن دراسة المخزون الجماعي المشترك بين الناس، من مشاعر وأهواء وآراء واتجاهات وعواطف سائدة في المجتمع، أي ما يسمى «السيكولوجية الاجتماعية»، تكشف لنا غير قليل من مجالات الوعي الاجتماعي والممارسات الفعلية التي يمكن أن تكون مرتبطة بالظروف المرافقة لأي حالة من الحالات التي نعرضها. ورغم ما تنطوي عليه عبارة السيكولوجية الاجتماعية من غموض في التحدي، أدى إلى اختلافات حول المقصود بها تماماً، فإن القول إنها «العتبة الأولى للوعي الاجتماعي» أو إنها «جزء

مــن البنية التكوينية للوعي الاجتماعي»، أو إنها «وعاء التكوينات الفكرية المتنوعة التي تقع تحت مســتوى الآراء والأفكار» يجعلها تساعد -جميعاً- في تحديد مجال استخدام هذا المصــطلح في دراســة مجالات الوعي الاجتماعــي، بغية تعميــق معرفتنا وتدقيق محتوى البحث.[9]

ولا يفوتنــا أن نلاحــظ وجــود أنماط وأوضــاع مختلفة للوعي الاجتماعي، إضافة لوجــود أنواع ومجالات متمايزة، تســاعدنا دراستها في تعميق معارفنا المتصلة بوجودنا الاجتماعي نفسه، إلى جانب ما تحققه على صعيد الوعي المنشود.

ونــرى أنّ من أهمّ القضــايا المتصــلة بموضــوع أنمــاط الوعــي الاجتماعي، أن نبحث عن الأسباب التي تكمن وراء استمرار مخلفات الماضي في وعي البشر، في مجتمعات تختلف في ما بين بعضها بعضاً، على صعيد كل مــن أنظمتها الاقتصــادية والسياســية ومرتكزاتها الأخلاقية والأحداث التاريخية التي مرت بها.

ويمكــن لطريقــة «الدراســة التاريخية للوقائع» أن تقدم لنا واحدة من أفضل السُّبل التي تساعد في رسم صورة لأوضاع الظواهر الاجتماعية عبر المراحل التاريخية المتتابعة، والتي تكشف -بدورها- عن أوضاع العادات والأعراف والتقاليــد في مجتمع معين، وما ارتبط بها من أنــواع الوعي الاجتماعي في فترة محددة أو موقع جغرافي دون آخر.[10]

وهنــاك طرق أخــرى عديدة لدراســة الأنمــاط الاجتماعيــة، والــذي قصــدناه هــو التنبيه إلى أنّ الحالــة التي يكون فيها الوعي منصباً على جملة من الأفكار والآراء والتصوّرات والعواطف الجماعية في مجتمع مــا، خلال فترة زمنية محدّدة، من أوضــاع الوعي الاجتماعي، يصــطبغ فيه بصــبغة يمكن تعيينها، ويمكن أن يرد إلى نمط بعينه دون آخر.

مقترح للتطوير الشامل

يتضح بعد ما تقدّم إمكان حدوث التطوير في مجــالات الحياة المجتمعية المتعددة، على مختلف الأصــعدة وفي أي وقت من المراحل الزمنيــة التي يمــر بها المجتمع المقصــود بالتغيير. كما أن تحقيق المنجزات في الواقع، يرتبط بصــورة متشــابكة بوجــود مخزون اجتماعي فاعل من الوعي الإنساني.

وتشــير الملاحظة المدققة إلى أن ارتباط الوجــود الاجتماعــي بالوعــي الاجتماعي

يتخذ نوعاً من أنواع الصيغة «الديالكتية» الأصيلة، نظراً لكون قطبي العلاقة يتمتعان بصفة الضرورة في التوافر أو التشارك -أو «التحايث» بمعنى ما- فلا يمكن افتراض غياب أحدهما في حضور الآخر، ولا العكس. وهذا أمر مهم جداً، سواء في مجال الدراسات السوسيولوجية وغيرها من موضوعات العلوم الإنسانية، يستدعي -في كل تجربة مجتمعية مدروسة، مهما كان المسمى المخلوع على مجال تطبيقها- أن يوجَّه الانتباه إلى المنجزات المادية واللامادية في المجتمع، دون فرض ترتيب حتمي معين لأسبقية أحد النوعين على الآخر.

إذ ما يكون اليوم حدثاً اجتماعياً فاعلاً رئيساً، يمكن أن يتحول في ظرف آخر حدثا منفعلاً تابعاً، وفاقاً لمقتضى ظروف مكانية وزمانية ومعطيات عديدة، تنطوي -جميعاً- على درجة من عدم الاستجابة للتبسيط السطحي، بمجرد ممارسة الوصاية النظرية على التسميات أو الزمر والفئات التصنيفية الجديدة.

ويتصل بهذا تأكيد أن وضع النشاطات الإنسانية والمهارات البشرية في أنواع تقبل التمييز (زراعة، تجارة، صناعة، خدمات، وغيرها) لا يكفي لمعرفة الحوافز الحقيقية للفعل الذي يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع. فالتركيبة المجتمعية تحظى بأدوار شديدة التأثير في أنشطتنا الفردية والجماعية، ولو كان ذلك في بعض الأحيان لا يظهر على السطح، أو يتوارى خلف الأنظمة والمؤسسات والسمات المشتركة التي توصف بها فاعليات الأداء الاقتصادي أو الثقافي أو العسكري أو البيئي أو غير هذه.

ويحقّ للباحث -ختاماً- أن يتساءل: ما الذي يمكن صنعه في حالة الإقبال على دراسة مجتمعنا العربي بصورة خاصة، بالنسبة لمسألة ربط التطوير بالوعي الاجتماعي؟

ونلاحظ -بصورة منهجية- وجود حاجة إلى التأكيد على أنّ عمليات التطوير مهما كان مجالها لا بد أن ترتبط بالوعي الاجتماعي، وأنّ تغييب هذا الربط بأي نسبة يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص التطوير نفسه، مهما تكن الأعذار المقدمة في هذا الشأن أو المجال الذي يتم تطويره، سواء في ذلك: الإدارة والعمل والثقافة، علاوة على الاقتصاد والسياسة والتسلح وغيرها من

موضوعات العلوم الإنسانية فالعلوم البحتة والتطبيقية العديدة.

ولهذا نقترح -بالدرجة الأولى- دراسة الوعي الاجتماعي المتعلق بأي مجال نرمي إلى تطويره، وإذا لم يتحقق ذلك فإنما يعني أن الجهود المبذولة في التطوير سوف تكون مهددة بالدوران في حلقة مفرغة، على الأقل. ونرى أن الارتباط بين التطوير والوعي الاجتماعي يجب أن يمتد على ثلاث مراحل متتابعة زمنياً:

- تبدأ المرحلة الأولى بتنمية الوعي الاجتماعي، وإعداد الناس في المجتمع لتقبل فكرة التطوير وليس التطور منفرداً، في كل مجال على حدة، وحسب المعطيات المناسبة.

- تأتي بعد هذا عمليات تنمية الوعي الاجتماعي، وجعل الناس في المجتمع ينخرطون في عمليات التطوير ويشاركون في تحقيق أغراضها، ضمن المعمليات المتوافرة لكل نشاط أو مجال، وفي إطار الفترات الزمنية المحسوبة لكل منها.

- المرحلة الثالثة تعني الاستمرار في تنمية الوعي الاجتماعي، لجعل الناس في المجتمع مستعدين لتقبل نتائج التطوير، إضافة إلى المشاركة في استثمارها على المستويات الفردية والجماعية.

ونلفت النظر إلى أن التمييز بين هذه المراحل الثلاث، ليس نابعاً عن ميل إلى الأخذ بأحد أساليب التصنيف النظري، بل لأن هذه المراحل تختلف في نوعية الفاعليات الجماعية والخطط المرسومة لكل منها، بصورة فارقة. وإذا حرصنا على الابتعاد عن التبسيط، فإنه يمكن القول إن التطوير سوف يتناول تغيير البنى المشاركة فيه أيضاً خلال المرحلتين الثانية والثالثة.

فهو يؤثر خلال المرحلة الثانية في المطوّرين أنفسهم، علاوة على خطط التطوير الموضوعة، نظراً لما يتطلبه التطوير بسبب طبيعته ذاتها من تعديل الخطط التطويرية المرسومة، تبعاً لمعطيات الواقع والعوائق الموجودة والمستجدات الطارئة والإمكانات المتوافرة. أما بالنسبة للمرحلة الثالثة، فإن التطوير الفاعل يعني أنّ المشاركين في إنجازها هم الذين أنجزوا المرحلة الثانية المكتملة، وسوف يكون هؤلاء مختلفين في تحديداتهم الدقيقة عن أولئك الذين أنجزوا المرحلة الأولى ودخلوا المرحلة الثانية، بسبب ما أصاب الأشخاص -

بمقتضى نهج التكيّف- من تغييرات مواكبة لعملية التطوير.

ولذا، فإننا نقترح إدخال أشخاص جُدد مـع بدايـة كل مرحلـة تابعـة في عمليات التطوير، وإعادة صـياغة الخطط بفاعلية نظرية جديدة بعيدة عن ارتهان الأشـخاص المؤسسـين للخبرة السـابقة، نظراً لسقوط بعضـ هـؤلاء في مغريـات الارتـكان إلى المألوف، الذي يصبح قديماً بعد فترة زمنية تقصـر أو تطول، وغالباً ما يتـمّ ذلك دون أن يلاحـظ المطبّقون مقادير التخلّف الذي طرأ على سـلوكاتهم وخططهم حتى وعيهم الاجتماعي.

ونؤكد ضرورة الانتبـاه إلى أن التغيّر في الحقبـة الراهنة والمسـتقبل القريب. على الأقل. أسرع من ماكانت تشـهده المجتمعات في الماضـي، ولـذا يجـب أن يؤخـذ هذا التسارع بالاعتبار، مع ما يؤدي إليه من عمق التأثيرات الحادثـة وما تتطلبه من تغييرات توافقية كثيرة. يضـاف إلى هــذا ما يظهر من سلاسـل أحداث متتابعة يتردد صداها في مجتمعـات مجاورة أو بعيـدة، وما تعيده تبـادلات التأثير مـن أحداث «انعكاسـية» قادرة علـى توليد ارتدادات سـلوكية لدى الأفراد والفئات الاجتماعية، وخاصـة التي تفتقر إلى مهارات إدارة التغيّر أو يغيب فيها التخطيط.

المراجـــع

١- انظـر مـا كتبه «ألفريد جولـز آير» عن هاتين الطريقتـين ونتائجهما المذهبيـة والمنطقية في تحصيـل المعرفة في كتابه: Language, Truth and Logic وما قدمه من أمثلة «عبد الرحمن بدوي» في كتابه: منطق أرسطو.

٢- يجـد القـارئ أمثلة تفصيلية منهجيـة لذلك في ما أوردته في كتابـي: فلسفة علم الاجتماع. وانظر مـا كتبه «إرفنج زايتلـن» في كتابـه: النظرية المعاصرة في علم الاجتمـاع. وما كتبه «إميل دوركهايم» في كتابـه: قواعد المنهج في علم الاجتماع.

٣- انظـر البحث المشـار إليه في كتاب: المجتمـع الحديث في مبادئـه الأساسية، ج١ ص٤٣٥. ترجمـة: وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢.

٤- روبرت ماكيفر وتشارلز بدج: المجتمع، ص٧١. ترجمة: علي عيسى، مكتبة النهضة ومؤسسة فرانكلين، القاهرة.

٥- كتابي: مقدمة لوعي إعلامي، ص٥٢. منشورات المسار للدراسات، الشارقة ١٩٨٨.

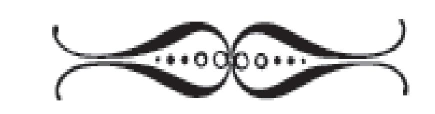
٦- انظر أمثلة لدى «إريك فروم» في كتابه: Escape from Freedom.

٧- ماكيفر وبدج: المجتمع، ص ٧٦.

٨- انظر كتابه: The Mind and Society.

٩- انظر تفصيلات في الحديث عن «الأيديولوجيا» و«السيكولوجية الاجتماعية» في كتابي: مقدمة لوعي إعلامي.

١٠- يجد القارئ معالجات عديدة عن ذلك في كتبي: فلسفة علم الاجتماع، الاجتماع الإنساني، ديانات العرب. وقد عالج «ريمون رويّه» ما اتصل من ذلك بموضوع «القيم» بصورة مستفيضة في كتابه: فلسفة القيم. وقدم «آير» في كتابه المشار إليه قبل عرضاً مقترحاً جيداً للأحكام التحليلية والتركيبية، معتمداً ما سمّاه معيار «التحقيق».



منشورات



تونس 2010